

من شئ من شرب غيره لما حرّم وقبله حتى كان سبب الاستسربة
 الاستسربة الشرب بالضم والسكون كل ما يقع فيه المضغ فيسبان
 الحرام وفيما حرّم الحرام الحرّم بقوله تعالى رجس من خلق الله تعالى فاجتنبوا
 ولقولهم حرمة لعينها وهي التي من ماء عنب طعمه واشتدّ أي صلح للاستسار
 بهذا يعني الحرمة فقولهم وقذف بالزبد لوجوب الحد لأن العبدان في زيادة الشدة
 وكما لا يقذف الزبد في شدة طعمه لزال الشبهة بهذا عند الامام ما عندنا
 والثاني في ذلك ما وجدنا في ما يكفي لانه لا يكون مطلوب الفاسق الشدة
 والحرارة والمراة واما قذف الزبد فقال العبدان لانها تزيده فلا يشترط
 فعينها حرام وان قلت روى عن عكرمة عن ابن عباس ان قوله تعالى ليس
 على الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا
 وعملوا الصالحات ثم اتقوا واحسنوا والله يحب المحسنين نزل بحكمها
 لكن في حق من شربها قبل التحريم خصوص السبب يقتضي خصوص الحكم في
 المواضع ومن الناس من قال السكر منها حرام لا عنيها كالطلاء أي كالم
 الطلاء وهو ماء عنب طعمه فذهب اقل من ثلثه وهو عام للطلاء الخاص
 وهو ماء عنب طعمه فذهب اقل من ثلثه واكثر من نصف والمنتصف وهو
 ماء عنب طعمه فذهب نصفه والباقي وهو ماء عنب طعمه فذهب اقل من
 نصفه فكل منها حرام او اخلا واشتدّ وقذف بالزبد على الخلاف ان يقولوا
 بحر في عصير العنب اذا ذهب ثلثه فقد ذهب حرمة معلق ذهاب الحرمة
 بذهاب الثلثين ولم يوجد فيها حرمة والطلاء المطلق مباح وهو عند
 الامام واخي وبعض المعتزلة ونحوها أي الحمر والطلاء نجاسة اما الحمر فحققة و
 اما الطلاء فاحتمالا وعن ابي يوسف خفف الطلاء نجاسة لعدم القطع و

حرم فقيع البقر أي عصير الرطب أي السكر بالفتحين اذا اخلا وقذف بالزبد
 على ذلك الخلاف لان ابن عباس سئل عن الشداوي بالسكر فقال ان الله سمعهم يقول
 شفاكم فيما حرم عليكم وهو مباح عند شربكم من عبادة لقوله تعالى ومن ثمرات
 النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا وحرم فقيع الزبيب
 أي الشراب المختز منه حال كونه التقيعين يعني اذا خلعت أي الطلاق و
 التقيعان واشتدّت وقذف بالزبد على ذلك الخلاف لان عمر بن عبد الله بن قبيص
 الزبيب فقال هو لغيره اجتنابا وحرمة لغيره فوكل من حرمة هذه الثلاثة فليس
 مستحكما ولا يجوز سبعا ولا يجنب منطعا ويجوز شاربها وان لم يسكر لان حرمتها
 فعلية فقط حتى انعكس الاحكام في غيرها لان حرمة اجتنابا وحل المثلث
 الحسن للشدة على طاعة الله تعالى واستبراء الطعام والشراب حتى يسكر لا يجوز
 والسكران ولهذا قال بلال وهو وطرب مستحدا بان يطبخ ماء العنب حتى يذهب
 ثلثه ثم يطبخ اذ في طبعه ثم يوضع الى ان يغلي ويشدّ ويقذف بالزبد لان في تحريم
 ذلك تفصيل كتاب العجالة والسكر والحرام هو القدر الاخر بهذا عندها
 اما عند محمد وماكب والثاني في احمد فلا يحل لقوله عدم ما سكر كثيرا وقيل
 حرام غير انه لا يحل لشبهة الخلاف الا اذا سكر منه فوجد بالاجماع وحل لذلك
 وحل لذلك البقر والزبيب مطبوخا اذ في طبعه وان اشتدّ وقذف بالزبد اذا
 شرب ما دام لم يسكر بل هو لا يطرب أي لا قصد سبها وحل لذلك الخلفان
 وهو ان يجمع بين ماء البقر والزبيب ويطبخ اذ في طبعه ويترك الى ان يغلي ويشدّ
 ويقذف بالزبد فيشرب لا قصد سبها وقيل هذه الاشربة كذلك انكثت
 في خلاف السابق بينهم ما مر فيه فجدوا في سكر منها بالاجماع وحل لذلك يبد
 العسل ونبيذ التين ونبيذ البقر ونبيذ الشعير ونبيذ الذرة وان لم يطبخ لكن